

التحليل المالي باستخدام النسب Ratio Analysis

هو أسلوب تحليل ماليّ يسعى إلى تحويل كميات الأرقام إلى نسب من أجل تطبيق مقارنات بينها؛ من خلال الاعتماد على المقارنة بين النسب الحالية والسابقة للشركات التي تعمل في مجال أنشطة متشابهة أو مختلفة، ويساهم هذا النوع من التحليل في تحديد نقاط الضعف ونقاط القوة الخاصة بالشركة.

ويُعرّف تحليل القوائم الماليّة باستخدام النسب: بأنه وسيلة تهدف إلى دراسة العلاقات المتنوعة بين الأرقام، والمبالغ الموجودة في القوائم المالية الخاصة بالشركات؛ من أجل تحديد مدى نجاحها في سوق العمل. ومن التعريفات الأخرى لتحليل القوائم الماليّة باستخدام النسب هي أداة تُستخدم لبناء مقارنة بين العلاقات المتنوعة في مختلف القطاعات الماليّة، ويتمُّ الحصول على معلومات تحليل القوائم الماليّة من خلال القوائم الماليّة كقائمة الدخل، والميزانية العموميّة. إذ تُعد النسب من الوسائل الأساسية للرقابة وتقييم الأداء في المشاريع الاقتصادية وهي من أقدم أدوات التحليل المالي. أهداف النسب الماليّة:

1. إتاحة مؤشرات عامة لقياس درجة نمو المشروع والكشف عن مواطن الضعف فيه
2. توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء المقارنات
3. إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المشروعات المتجانسة
4. تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية بتوفير المعلومات التحليلية لها للقيام بأعمالها بفاعلية من خلال استخراج النسب المالية المختلفة من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ومقارنة هذه النسب بالمعايير الثابتة، الأمر الذي يساعد على تقييم الأداء من خلال الرقابة على أعمال المشروع.

أنواع النسب الماليّة:

أولاً: نسب الهيكل المالي: دراسة وتحليل الهيكل المالي للمنشأة وتقسّم إلى:

1. نسب التركيب الهيكلي للمشروع:

- نسب خاصة بطرف الموجودات: وتبين هذه النسب الوزن النوعي لعناصر الموجودات وتتألف من:

$$\left(\frac{\text{الموجودات الجاهزة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right) ، \left(\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right) ، \left(\frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right)$$

إن توزيع موجودات المشروع إلى ثابتة ومتداولة يرتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المنشأة وليس هناك توزيع أمثل لموجودات المشروع إلا أنه يمكننا القول بشكل عام أن نسبة الموجودات الثابتة إلى مجموع الموجودات المتداولة تتجاوز في أغلب الأحيان 50% في المشروعات الصناعية، كما يمكن الاستفادة من استخدام النسب من خلال مقارنتها مع سنوات سابقة ومعرفة التطور الحاصل في موجودات المشروع.

- نسب خاصة بطرف المطالبين:

$$\left(\frac{\text{د. ق. الأجل}}{\text{إجمالي المطالب}} \right) ، \left(\frac{\text{د. ط. الأجل}}{\text{إجمالي المطالب}} \right) ، \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي المطالب}} \right)$$

تبين هذه النسب أهمية ونسبة كل مصدر من مصادر الأموال من جهة ومن جهة أخرى يمكن مقارنة هذه النسب مع النسب الخاصة بطرف الموجودات للتعرف على التوازن المالي للمنشأة من حيث توزيع مصادر أموالها وطبيعة استخدامها.

2. نسب الهيكل التمويلي: وتساعد إدارة المنشأة على دراسة كفاءة استثمار الأموال الخاصة والأموال المستثمرة في المشروع وهي:

- نسبة التمويل الداخلي للموجودات الثابتة = $\left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}} \right)$

وتبين هذه النسبة التمويل الداخلي للموجودات الثابتة وارتفاعها يشير إلى مدى قدرة المنشأة على تمويل موجوداتها الثابتة من أموالها الخاصة وهذا يعني أنه إذا كانت النسبة:

- أكبر من (1) فإن صافي رأس المال العامل الخاص موجب والموجودات الثابتة ممولة من الأموال الخاصة وهناك هامش أمان لدى المنشأة.

- تساوي (1) أي الموجودات الثابتة ممولة بالكامل من الأموال الخاصة وهناك هامش أمان لدى المنشأة يعادل القروض طويلة الأجل وفي حال عدم وجودها فإن الشركة تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي.

- أصغر من (1) أي جزء من الموجودات الثابتة ممول من الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل.

- نسبة التمويل الداخلي والخارجي للموجودات الثابتة = $\left(\frac{\text{الأموال المستثمرة}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}} \right)$

وتبين هذه النسبة تمويل الموجودات الثابتة من الأموال الخاصة للمشروع بالإضافة إلى تمويل القروض طويلة الأجل لهذه الموجودات، فإذا كانت هذه النسبة:

- أكبر من (1) فإن الأموال المستثمرة تمول الموجودات الثابتة وجزءاً من الموجودات المتداولة والجاهزة وصافي رأس المال العامل موجب.

- تساوي (1) أي إن الشركة تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي.

- أصغر من (1) أي جزء من الموجودات الثابتة ممول من الديون قصيرة الأجل وصافي رأس المال العامل سالب.

- نسبة التمويل الخارجي للموجودات الثابتة = $\left(\frac{\text{ق. ط. الأجل}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}} \right) ،$

وتبين هذه النسبة تمويل الموجودات الثابتة من القروض طويلة الأجل

- نسب التمويل قصير الأجل:

$$\left(\frac{\text{ق. ق. الأجل}}{\text{موجودات متداولة وجاهزة}} \right) =$$

ارتفاع هذه النسبة يعني أن جزءاً من الموجودات الثابتة ممول من الديون قصيرة الأجل وانخفاضها يشير إلى ارتفاع في رأس المال العامل أي أن هناك علاقة عكسية بين هذه النسبة وصافي رأس المال العامل.

$$\left(\frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{رأس المال العامل}} \right) = \text{نسبة التمويل الدائم لـصافي رأس المال العامل}$$

ارتفاع هذه النسبة يشير إلى ارتفاع تمويل الموجودات المتداولة والجاهزة من الأموال المستثمرة وهذا وضع جيد، والعكس صحيح مثلاً: إذا كانت هذه النسبة تساوي 30% يعني أن 30% من الموجودات المتداولة والجاهزة ممولة من الأموال المستثمرة و70% ممولة من الديون قصيرة الأجل، أما إذا كانت تساوي الواحد يعني أن جميع الموجودات المتداولة والجاهزة ممولة من الأموال المستثمرة (وهذا غير منطقي إلا إذا كانت المنشأة ببداية نشاطها، وإذا كانت مساوية للصفر فيعني تحقيق قاعدة الحد الأدنى للتوازن المالي).

$$\bullet \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي ديون طويلة و قصيرة الأجل}} \right) = \text{نسبة المديونية الكاملة}$$

وتشير هذه النسبة إلى ارتباط المنشأة بالغير من ناحية المديونية فإذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فهي مقبولة عموماً، أما إذا كانت أصغر من الواحد فهذا يدل على أن وضع المنشأة ضعيف ومرتببط بالغير.

$$\bullet \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون طويلة الأجل}} \right) = \text{نسبة المديونية طويلة الأجل}$$

وتظهر هذه النسبة العلاقة بين الديون طويلة الأجل والأموال الخاصة، ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن (1) أي يجب ألا تكون الديون طويلة الأجل أكثر من الأموال الخاصة، وكلما كانت مرتفعة كلما كان هذا أفضل للمنشأة وللدائنين.

$$\bullet \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right) = \text{نسبة المديونية قصيرة الأجل}$$

ثانياً: نسب السيولة Liquidity Ratios مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية دون التعرض لأي مشكلة أو أزمة مالية وتتوقف سيولة المنشأة على قدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية وبالسعة الممكنة أو بالوقت اللازم. ولها عدة مؤشرات:

$$1. \text{نسب التداول} = \left(\frac{\text{الموجودات المتداولة والجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right)$$

عندما تساوي 2 إلى 1 أي أن الموجودات المتداولة والجاهزة ضعف الديون قصيرة الأجل غير أن هذه النسبة لا تعطي صورة واضحة عن سيولة الوحدة الاقتصادية، وقد يكون الحكم من خلالها مضللاً في بعض الأحيان باختلاف تشكيلة عناصر الموجودات المتداولة والجاهزة مع بقاء مجموعها ثابت في سيولة المشروع الحقيقية دون أن يظهر ذلك في حساب نسبة التداول لذلك لا بد من اللجوء إلى النسبة التالية:

$$2. \text{نسبة السيولة السريعة} = \left(\frac{\text{الموجودات المتداولة والجاهزة - أصعبها تحولاً إلى نقدية}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right)$$

(المخزون، أوراق مالية غير مسعرة في البورصة، أوراق قبض غير قابلة للخصم)

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى إمكانية سداد الالتزامات المتداولة من الأصول السريعة دون اللجوء إلى المخزون في ذلك. مثال: قدمت إليك البيانات التالية عن المشروعين أ & ب:

البيان	أ	ب
المخزون	50000	30000

30000	40000	أوراق قبض
40000	10000	النقدية
100000	100000	المجموع

المطلوب: حساب نسبة التداول لكل من المشروعين ونسبة السيولة السريعة وإبداء الرأي في سيولة كل منها، وذلك بفرض أن المطالب المتداولة لكل منها بلغت 50000.

الحل:

$$\text{نسبة التداول للمشروع} = \frac{\text{الموجودات المتداولة والجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

$$\text{نسبة التداول للمشروع (أ)} = \frac{100}{50} = 2$$

$$\text{نسبة التداول للمشروع (ب)} = \frac{100}{50} = 2$$

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة والجاهزة} - \text{أصعبها تحولاً إلى نقدية}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

$$\text{نسبة التداول السريعة للمشروع (أ)} = \frac{50-100}{50} = 1$$

$$\text{نسبة التداول السريعة للمشروع (ب)} = \frac{30-100}{50} = 1.4$$

نلاحظ أن نسبة السيولة لكلا المشروعين واحدة وهي 2 مع العلم أن المشروع ب يتمتع بسيولة أكبر.

3. نسبة الجاهزية النقدية: وتعبر عن مدى جاهزية المشروع النقدية لسداد التزاماته الفورية علماً أن الديون قصيرة الأجل لا تستحق في وقت

واحد وتكون النسبة كما يلي = $\left(\frac{\text{الموجودات الجاهزة وشبه الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right)$ ، وتعرف الموجودات شبه الجاهزة بأنها الموجودات التي يمكن تحويلها إلى

نقدية حين الحاجة وتمثل بالأوراق المالية المسعرة في البورصة وأوراق القبض القابلة للخصم.

ثالثاً: نسب الربحية Profitability Ratios

معدل العائد على حقوق الملكية = $\left(\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} \right)$ ، تقيس هذه النسبة معدل ربحية المشروع لاستثمار أمواله الخاصة ويفضل

البعض أخذ متوسط الأموال الخاصة نظراً لأن الربح هو نتيجة نشاط المشروع بين فترتين (بداية ونهاية المدة).

$$\text{متوسط حقوق الملكية} = \left(\frac{\text{حقوق الملكية أول المدة} + \text{حقوق الملكية آخر المدة}}{2} \right)$$

وتهدف هذه النسبة إلى قياس معدل ربحية المشروع لاستثمار أمواله الخاصة.

$$1. \text{ معدل العائد على رأس المال المستثمر} = \left(\frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب} + \text{فوائد د.ط. الأجل}}{\text{متوسط رأس المال المستثمر}} \right) ،$$

متوسط فوائد الديون طويلة الأجل = متوسط القروض طويلة الأجل × معدل الفائدة السنوي.

مثال: قدمت إليك البيانات التالية لإحدى الشركات عن عامي 2012، 2013:

البيان	2012/12/31	2013/12/31
رأس المال	300000	400000
الاحتياطي العام	100000	120000
أرباح مرحلة	40000	80000
قروض طويلة الأجل	100000	160000
المجموع	540000	760000

إذا علمت أن: - وزعت الشركة في نهاية عام 2013 مبلغ 80000 على المساهمين.

- نسبة الفوائد على القروض طويلة الأجل 5% سنوياً.

المطلوب: حساب معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على رأس المال المستثمر.

الحل:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{240000}{560000} = 0.428$$

وهو يعبر عن ربحية المشروع من استثمار أمواله الخاصة.

حيث أنه تم حساب:

• صافي الربح = تغير رأس المال + تغير أ. عام + تغير أرباح مرحلة + أرباح موزعة

$$240000 = 80000 + 40000 + 20000 + 100000 =$$

$$\text{متوسط حقوق الملكية} = \frac{(160000 - 80000 + 760000) + (100000 - 540000)}{2} = 560000$$

$$\text{معدل العائد على رأس المال المستثمر} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب + فوائد د. ط. الأجل}}{\text{متوسط رأس المال المستثمر}} = \frac{6500 + 240000}{690000} = 0.35$$

وتعبر هذه النسبة عن ربحية المشروع من استثمار أمواله

حيث تم حساب:

$$\text{فوائد د. ط. الأجل} = 5\% \times \frac{160000 + 100000}{2} = 6500 \text{ ل.س.}$$

$$\text{متوسط رأس المال المستثمر} = \frac{80000 + 760000 + 540000}{2} = 690000 \text{ ل.س.}$$

ملاحظة: لقد تم إضافة الأرباح الموزعة على حقوق الملكية لأن صافي الربح المتولد هو عن الفترة من 1/1 ولغاية 12/31 وذلك لمعرفة معدل العائد على حقوق الملكية بشكل صحيح (يجب إضافة صافي الربح بالكامل).

3. ربحية المبيعات = $\left(\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} \right)$ ، وتهدف هذه النسبة إلى قياس مدى ربحية الليرة الواحدة من المبيعات، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى أن الأداء العام جيد في مجمل أنشطة المنشأة.

4. نسبة الربح الموزع إلى متوسط حقوق الملكية = $\left(\frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} \right)$

5. نسبة الربح الموزع إلى صافي الربح = $\left(\frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{صافي الربح بعد الضريبة}} \right)$ ،

وهي مهمة للمساهمين والمستثمرين وذلك لمعرفة حجم الأرباح الموزعة من الربح المحقق.

6. نسبة الربح الموزع إلى صافي الربح = $\left(\frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{صافي الربح بعد الضريبة}} \right)$ ،

وهي مهمة للمساهمين والمستثمرين وذلك لمعرفة حجم الأرباح الموزعة من الربح المحقق.

رابعاً: نسب معدل الدوران: إن دراسة كفاءة الوحدات الاقتصادية في إدارة المخزون وسياسات الائتمان وكفاءة استخدام رأس المال المستثمر:

1. معدل دوران المخزون = $\left(\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}} \right)$ ، عدد مرات حركة المخزون خلال العام، وتحسب فترة التخزين = $\left(\frac{365 \text{ يوماً}}{\text{معدل دوران المخزون}} \right)$

إذا كان معدل دوران المخزون 10 مرات سنوياً يعني أن فترة التخزين 36.5 يوم، وكلما قلت فترة التخزين كلما كان معدل دوران المخزون أسرع. الأمر الذي يؤدي لارتفاع سيولة المنشأة والعكس صحيح.

2. معدل دوران أوراق القبض = $\left(\frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{أوراق القبض}} \right)$ ، وتحسب فترة التحصيل لأوراق القبض = $\left(\frac{365 \text{ يوماً}}{\text{معدل دوران أوراق القبض}} \right)$

3. معدل دوران الزبائن = $\left(\frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{الزبائن}} \right)$ ، وتحسب فترة التحصيل = $\left(\frac{365 \text{ يوماً}}{\text{معدل دوران الزبائن}} \right)$

كلما قلت فترة التحصيل كلما كان معدل دوران الزبائن أكثر مما ينعكس إيجاباً على سيولة المشروع.

4. معدل دوران الموردين = $\left(\frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الموردين}} \right)$ ، وتحسب فترة السداد = $\left(\frac{365 \text{ يوماً}}{\text{معدل دوران الموردين}} \right)$

ويمكن مقارنة معدل دوران الموردين مع معدل دوران الزبائن للتعرف على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وكلما كانت فترة التحصيل أقل من فترة السداد كان التأثير إيجابياً على سيولة المشروع ومقدرته على سداد التزاماته قصيرة الأجل.

5. معدل دوران أوراق الدفع = $\left(\frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{أوراق الدفع}} \right)$ ، وتحسب فترة السداد = $\left(\frac{365 \text{ يوماً}}{\text{معدل دوران أوراق الدفع}} \right)$ ، كلما انخفضت هذه النسبة كانت

أفضل للمنشأة.

6. معدل دوران إجمالي الأصول = $\left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}} \right)$ ، م.د.أ. متداولة = $\left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول المتداولة و الجاهزة}} \right)$ ، م.د.أ. ثابتة = $\left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} \right)$

ارتفاع هذه النسب مؤشر ايجابي وجيد على كفاءة إدارة المنشأة لأصولها.

7. معدل دوران حقوق الملكية = $\left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} \right)$ ، تظهر هذه النسبة مساهمة كل ليرة واحدة من حقوق الملكية في المبيعات، لكن ارتفاعها لا يعني بالضرورة زيادة أرباح المنشأة، حيث لا بد من دراسة ربحية الأموال المستثمرة (قد يكون تحقيق قدر أكبر من المبيعات على حساب معدل الربحية). ولا يمكن الحكم على هذه النسبة إلا بعد مقارنتها مع بيانات سنوات أخرى أو مؤشرات معيارية.
8. معدل دوران رأس المال = $\left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال}} \right)$ ، تظهر مساهمة كل ليرة واحدة من رأس المال في المبيعات، وارتفاعها مؤشر ايجابي.

مثال: أكمل الميزانية التالية (المبالغ بالآلاف):

الميزانية في 2012/12/31 (المبالغ بالآلاف)

.....	الأصول الثابتة	30000	رأس المال
.....	المخزون السلعي	10000	الأرباح المحتجزة
.....	المدينون	ديون منها 60% طويلة الأجل
.....	النقدية		
.....		

إذا علمت أن:

- الديون / حقوق الملكية = 0.75
- نسبة السيولة السريعة = 1.25 مرة
- معدل دوران الأصول = 1.5
- متوسط فترة التحصيل = 73 يوم
- معدل دوران المخزون = 7 مرات
- 60% من المبيعات آجلة

الحل:

- الديون / حقوق الملكية = 75% أي الديون = 75% × حقوق الملكية = 30000 = 75% × 40000
- الديون موزعة:
- د. ط. الأجل = 60% × 30000 = 18000
- د. ق. الج. = 40% × 30000 = 12000
- نسبة السيولة السريعة = [م. متداولة وجاهزة - مخزون (أصعبها تحويلاً إلى نقدية)] / د. ق. الأجل = 1.25 = (م. متداولة - مخزون) / 12000
- أي: الأصول السائلة (م. متداولة - مخزون) = 1.25 × 12000 = 15000
- معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / إجمالي الأصول أي: 1.5 = صافي المبيعات / 70000

صافي المبيعات = $1.5 \times 70000 = 105000$ فيها 60% آجل = 63000، و40% نقدي = 42000

● معدل دوران المخزون = المبيعات / المخزون أي: $7 = 105000 / \text{المخزون}$

المخزون = $15000 = 7 / 105000$

● متوسط فترة التحصيل = $365 / \text{معدل دوران المدينين أي: معدل دوران المدينين} = 365 / 73 = 5$ مرات

● معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الآجلة / المدينين. أي: المدينين = $5 / 63000 = 12600$

● النقدية = أصول سائلة - مدينين = $12500 - 15000 = 2500$

● الأصول الثابتة = اجمالي الأصول - الأصول المتداولة والجاهزة

$40000 = (15000 + 2500 + 12500) - 70000 =$

الميزانية

رأس المال	30000	أصول ثابتة	40000
أرباح محتجزة	10000	المخزون	15000
د. ط. الأجل	18000	المدينون	12600
د. ق. الأجل	12000	النقدية	2400
	70000		70000